



جُمهُورِيَّةُ الْجَمْهُورِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ

وزَارَةُ الصَنْاعَةِ وَالتجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ

سُجِّلَ فِي ٨ / ٤ / ٢٠١٣

الوزَّارَةُ

قرْرَارُ

وزَرَّيْرُ الصَنْاعَةِ وَالتجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ

رَقْمٌ ٢٠١٣ لِسَنَةٍ ٢٠١٣

وزَرَّيْرُ الصَنْاعَةِ وَالتجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشريعها ولائحته التنفيذية ،
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الملكية الفكرية ولائحته التنفيذية ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠١٢ بتشكيل الوزارة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء المعهد القومى للجودة كهيئة عامة ،
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٠ ،
وعلى مذكرة رئيس المعهد القومى للجودة .

فِسْرَرُ

(مَادَّةُ أُولَى)

تضَافِ مَادَّةٌ جَدِيدَةٌ إِلَى القرْرَارِ الْوَزَارِيِّ رَقْمٌ ٣٤٧ لِسَنَةٍ ٢٠١٠ المُشَارُ إِلَيْهِ ،
(مَادَّةٌ رَابِعَةٌ مَكَرَرٌ) نصَّهَا كَالآتِيِّ :

" تكون أولوية التعامل للوزارة والجهات والهيئات والمصالح التابعة لها في مجال التأهيل والتدريب مع
الجهات الحاصلة على شهادة صلاحية التأهيل والتدريب من المعهد القومى للجودة " .

(مَادَّةٌ ثَالِثَةٌ)

يُنْشَرُ هَذَا القرْرَارُ فِي الْوَقَائِعِ الْمَصْرِيِّ ، وَيُعْمَلُ بِهِ اعتِبارًا مِنْ تَارِيخِ نَشَرِهِ .

وزَرَّيْرُ

الصَنْاعَةِ وَالتجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ

" مُهَنْدِسُ / كَاتِمُ صَالِحٌ "

٢٨٥٦